

عن الاحتقار المحيل على الاستباحة



د. يحيى اليحياوي

يأخذ أيام العشر الأوائل من شهر رمضان الحالي، رمضان العام 1429 للهجرة، استوقف شرطي مرور بإحدى أحياء الدار البيضاء الراقية، استوقف سيارة رباعية الدفع، لم يحترم صاحبها إشارة المرور، فطلب منه الشرطي تسليمه أوراق السيارة، فتمتع الرجل، ثم أرغد وأزبد، ثم ترحل من على "مركبته"، وأطلق الرصاص من مسدسه الخاص، ليصيب الشرطي إياه على مستوى فخذه الأيمن، وينهال عليه وهو مدرج بالدماء على الأرض، بالركل والرفس، المصحوبين بالشتم والقذف، على مرأى ومسمع من المارة المتجمهرين، المحمقين بمكان الحادث، والحائلين دون ذهاب السيارة بغفلة من حضور الشرطة.

لم يكن الشخص، مرتكب "المخالفة"، من عامة الناس، حتى يتم اقتياده للمخفر مباشرة، ومساءلته عما قدمت يداها، ولم يكن من الأشخاص العاديين، حتى يتم استصدار أوراق هويته ومصادرة سيارته، وتسجيل محضر الواقعة بأفق ترجمة الرجل أمام المحكمة.

لم يكن كذلك بالمرّة، إذ حسن اليقوبي هو زوج عمّة الملك، ومن هنا، فهو أحد أعضاء الأسرة الحاكمة هنا بالمغرب. بالتالي فمن غير الوارد سلك المسطرة العادية بخصوصه، أو اعتقاله من باب الاحتياط وعلى ذمة التحقيق، أو تسجيل محضر معاينة، يسجل أسباب وحيثيات وخلفيات وأطوار الحادثة.

ولما كان الرجل من الطاعنين في السن، ومصابا بأحد الأمراض العصبية المزمنة، قيل إنها تنأت حصرًا من الإدمان على الخمر القوي ومن المخدرات، فقد تضاربت الروايات، بين فرضية إدخاله إحدى مصحات الأمراض النفسية، وفرضية ترحيله لإيطاليا بغرض استكمال الاستشفاء. فيما ذهبت روايات أخرى إلى أن الرجل عاد للتو إلى منزله، كما لو أنه عاد من رحلة صيد عادية، يمارس طقوسه الاعتيادية كما تعن له، وبكل حرية ونشاط فوق كل هذا وذلك.

ليس ثمة معلومات تؤكد مكان تواجد الرجل، تماما كما لا تتوفر على معطيات محددة، قد تمكن من استجلاء مال القضية وآفاق تطورها. لكن المؤكد حقا إنما أن الشرطي الضحية لا يزال راقدًا بإحدى المصحات الخاصة بمدينة الدار البيضاء، معلقًا بين الأمل والرجاء في إمكانية استئصال الجزيئات العشر، التي انشطرت من الرصاصة الأم، ولا تزال قابضة ومستقرة بفخذه الأيمن.

الناس في حلهم وتنقلهم وترحالهم. ليست حادثة إطلاق الرصاص على طارق محب الحادثة الأولى من نوعها، ولن تكون فيما يبدو لنا الأخيرة في بشاعتها، إذ سبق لابنة مستشار الملك سابق أن



دهست بسيارتها شرطية استوقفتها، وسبق لأبناء وزراء ونواب وأعيان، مخمورين أو منجاورين على قوانين السير، أن أردوا مواطنين قتلى، أو تركوا بأجسادهم ونفسياتهم عاهات مستدامة، فتم الاكتفاء في حالتهم بصياغة محاضر على المقاس، أو صدرت بحقهم أحكام مخففة (لامتصاص الغضب) لا يقضونها بالغالبا الأعم، أو تم أعمال مسطرة التراضي قسرا وبالابتزاز، لتحفظ القضايا دونما الاحتكام إلى مقياس العقاب والزجر الناظم لفلسفة القانون.

إن الذي تشي به حادثة الدار البيضاء، كما ما سواها من حوادث شبيهة سابقة، إنما ثلاثة أمور كبرى من المكابرة الصرفة حقا، بل ومن النفاق التجاوز عليها، أو الادعاء بعكسها، أو التمتع بنقيضها، على خلفية من هذا الشعار والادعاء أو ذاك: + الأول، أننا لسنا بالقطع

سواسية أمام العدالة وبأعين القضاء، فما يسري علينا من مساطر وإجراءات وما يفعل ضدنا من نصوص وقوانين، لا يسري بالمرّة على غيرنا من أبناء طينتنا. فبإزائنا تنتصب قائمة النيابة العامة، فستستخرج من نصوص



القانون ما يديننا وإن بالتأويل، وتزج بنا بغياهب السجون، في حين لا تحرك ساكنا (وهل حركته بحالة اليقوبي وغيره؟) عندما ترى أن المسألة تتجاوزها، أو هي بحاجة بشأنها لقرار، أو لإشارة من بعيد ومن أعلى.

وإبازائنا يستنفر القضاة، فيقضون دونما ظروف تخفيف، أو استقرار دقيق ومتاني للخلفيات والظروف، ولا يطلبون لمؤازرتنا تقارير طبية، إن كان ضمننا مختل أو معنوه أو فاقد للتوازن النفسي والذهني.

يلحق. + أما الأمر الثاني، فيحيل على مقولة دولة الحق والقانون، التي غالبا ما يتشدق بها البعض، بالتزامن ومقولتي "العهد الجديد" و "المشروع المجتمعي الحدائي الديمقراطي"، للخلاص إلى أن



الحال قد تبدل، وزمن اللاعقاب قد ولى، وأن لا صوت يعلو فوق صوت القانون، أي تكن الصفة أو المنصب أو المركز أو الحصانة حتى.

كان بود المرء أن يصدق كلاما من هذا القبيل، فنحن كما غيرنا دعاة حق وقانون، لكن الأمر يبدو غير ذلك بالمرّة، إذ محك الواقع ينبيء بالعكس تماما. فكل من لديه سلطة أو جاه أو مال، لا يقيم اعتبارا يذكر للمؤسسات، فما بالك للأفراد، وكل من لديه نفوذ أو واسطة أو مسلك قرب، لا معرفة له تذكر بما هو النائب العام، أو القاضي، أو المخفر، أو التحقيق، فما بالك بالسجن كمحطة عقاب، إنه يتصرف، كما بحالة اليقوبي وحال المثات من أشباهه، كما لو أن الدولة "خلقت" لتخدمه وتحمي تجاوزاته، والمؤسسات أنشئت لرعايته والتغطية على شذوذه، والتشريعات سنت لتطبق على من

أسماهم اليقوبي إياه "بعوضا وحشرات"، حتى إذا ما تجرأ أحد وذكره بواجباته، جوبه بعبارات القذف والإهانة النابيين، ثم بإطلاق الرصاص الحي على جسده.

+ أما الأمر الثالث، فيرتبط بمسألة حصانة أعضاء الأسرة المالكة، وإعطائهم ميزة خاصة، تعفيهم من المتابعة، أو تسقط عنهم العقاب في حال اختراقهم أو تجاوزهم على القوانين والتشريعات.

بهذه النقطة أقول بالواضح الجلي، ودونما تملق أو نفاق: إن الملك الذي يحترم بسيارته الخاصة إشارات المرور، ويقف عندها تقديرا منه للقانون، ويحترم السرعة والأولوية بالمدار الحضري وبغيره، لا أخاله يتمنع في تسليم أوراق سيارته أو هويته إن أوقفه شرطي مرور، فما بالك أن يشتتمه أو يهينه أو يطلق عليه الرصاص. ثم إن الملك، عندما يعمد، وهو أعلى هرم السلطة بالبلاد، إلى احترام قانون السير، فلائنه يتعامل بالشارع كموطن عادي، له وعليه ما للمواطن العادي وعليه، على الرغم من سمو مقامه، وعلو مركزه، ورمزية صورته لدى الفرد والجماعة.

ماذا عسى حسن اليقوبي يقول، عندما يستحضر سلوك رئيس الدولة بالشارع العام، وماذا عساه يقول لضميره وبينه وبين نفسه الأمانة بالسوء، عندما يدرك أنه أطلق النار على شرطي مرور دقائق فقط على أذان الإفطار، بما معناه أن الشرطي بحصة مداومة، فيما الناس، كل الناس، مع أبنائهم فرحين أمنين حول مائدة الإفطار؟

ما الذي كان سيترتب على تسليم اليقوبي لأوراق سيارته وهويته لشرطي عادي، وهو يعلم أنه حتى في حالة تجرؤ الشرطي إياه على سحبها منه، لن يعدم بالمرّة سبيلا لاسترجاعها من لدن أعلى مسؤول أمني بالدار البيضاء، إذا لم يكن من لدن المدير العام للأمن، أو من يدي وزير الداخلية شخصيا؟

إن حسن اليقوبي ليس مصابا بمرض كورسكوف، إنه، كما العديد مثله، مصاب بمرض الاحتقار، المفضي للاستهانة، ثم للاستباحة بالكلام النابي في حقنا، ثم بالسلاح الحي في صدورنا، هو بحاجة لعلاج المرض الثاني، قبل مباشرة الاستشفاء من الأول.